قليلاً نتيجية اضافة بعض الحقائق لها في الوقت الذي تغيب فيه حقائق أخرى نتيجة تنشيط بعض الحوارات التاريخانية. مع ذلك، فإنّ هذه الحوارات لاترمي كلّية بالماضي التاريخي إلى دائرة الشكّ. في الواقع، إنّ شرطاً من شروط وضوح الجدل التاريخي هو أن يجري ضمن مدار متجانس من الحسم و اللاحسم: إنه يحتاج إلى كليهما ــ السابق لتزويده بشروط القرار، و اللاحق لجعله غائياً.(٨)

بالرغم من الحذر الذي يبديه هذا المقطع تجاه مفهومه "للماضي التاريخي" إلاّ أنّه يتّخذ موقفاً مبدئياً ضدّ أية فكرة ترى أنّ التاريخ يمكن أن يُختزل إلى مجرّد فسحة للعب "الخطابات"، "ألعاب اللغة"، التمثيلات السّردية، وغيرها. إنه يفعل ذلك بالرغم من درايته التامة بحقيقة أنّ ادعاءات الحقيقة التاريخية يمكن دائماً أن يُطعن بها، بما أنّ أنواع الجدل التي تحصل عادةً في هذه المنطقة ـ كما هو الحال في العلوم الأخرى (طبيعية وإنسانية) ــ هي تحديداً التي تساهم بتشكيل التاريخ كمنهج للفكر. ولكن هذا لايعني أن تقول، كما يفعل ليوتار، أن حوارات من هذا النوع تتطلّب، عند مفصل معين، وجود الإختلافيّ ـ صراع المصالح الحتميّ ــ الذي لايمكن أن (أو يجب أن لا) يُحسم أمره بالرجوع إلى معايير مكرّسة عن البرهان، الجدل الموضوعي، أو الأرضيات الوثائقية الضرورية. لأنّه في حالة كهذه، لن يكون ثمّة من مهرب من الإستنتاج النسبويّ، من فكرة أنّ التاريخ **بكلّيته و بشكل حصري** نتاج مجموعة من الأنساق الهيرمينيوطيقية ــ استراتيجيات انتاج المعنى أو المنظومات السردية ـ التي يحدث و أن تشيع ضمن "جماعة تأويلية" معطاة (*given*). وهذا المعتقد النسبويّ نفسه يفشل بانتاج المعنى، كما يلاحظ بينيت بكلّ حصافة، بما أنّه لايأخذ بعين الإعتبار الإفتراضات الدّاعمة ـ "شروط الفهم" ـ التي تعمل ضمن سياق الخطاب التاريخي كلّه والتي توفّر الأرضية الوحيدة للطرح المعقول بشأن نقطة محدّدة أو أخرى من الجدل.

يمكن للمرء أن ينظر إلى المسألة من زواية مختلفة قليلاً من خلال العودة